PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(11): 905-927
ISSN: 1553-6939

Algeria's development strategy towards the African Sahel in light of asymmetric threats

Abderahmani Chouaib[1], Edaber Ahmed [2].

[1]Laboratory of Development Strategies in Border Areas of the Great South, University of Tamanrasset (Algeria).

[2]University of Tamanrasset (Algeria).

The Author's E-mail: Abderrahmanichouaib@univ-tam.dz[1], Ahmed-edaber@outlook.fr[2]

Received: 05/2024 **Published: 11/2024**

Abstract:

Africa's Sahel is one of the most tense and dynamic regions at present, transformed after the events of 11 September, into a hotbed of conflict and a fertile space for terrorist organizations and organized crime. Where have other factors, such as the fragility of the nation-State, low economic performance, weak levels of development and other causes, been associated, which together have led to increased tension and instability in the region. Security in the African Coast Region requires mechanisms to adapt to challenges and stakes by linking the security solution to the economic, political, cultural and social solution, A security solution alone does not eliminate risks and challenges and will not be effective unless accompanied by the adoption of other solutions and options. Development programmes and the provision and upgrading of opportunities in all areas, trends and at all levels security and development strategies, by addressing the deep and fundamental causes of security challenges such as poverty and hunger pandemics in Algeria ", prompting the larger actor and neighbour of the States of the region in an exceptional situation, To combine the reliance on comprehensive development approaches with the imposition of current political and military shifts to address crises and their future repercussions.

Keywords: The African coast; political transformations; developmental strategy; instability.

PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(11): 905-927
ISSN: 1553-6939

الاستراتيجية التنموية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي في ظل التهديدات اللاتماثلية

عبد الرحماني شعيب[1]، إيدابير أحمد[2]

[1]مخبر استراتيجيات التنمية بالمناطق الحدودية في الجنوب الكبير، جامعة تامنغست (الجزائر).

[2]جامعة تامنغست (الجزائر).

ملخص:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق توترا وحراكا في الوقت الراهن، حيث تحولت بعد أحداث 11 سبتمبر، إلى بؤرة صراع وفضاء خصبا للتنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة. أين ارتبطت عوامل أخرى كهشاشة الدولة القومية وانخفاض الأداء الاقتصادي وضعف مستويات التنمية وغيرها من الأسباب الأخرى، التي دفعت مجتمعة إلى ازدياد التوتر وعدم الاستقرار بالمنطقة. ويتطلب تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ضرورة وضع آليات للتكيف مع التحديات والرهانات، من خلال ربط الحل الأمني بالحل الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، فالحل الأمني وحده لا يلغي المخاطر والتحديات، ولن يكون ناجعا ما لم تصحبه تبني حلول وخيارات أخرى، كبعث برامج للتنمية وتوفير وترقية الفرص في كل المجالات والاتجاهات وعلى كل المستويات، وهو ما يتم التعبير عنه باستراتيجيات تحقيق الأمن والتنمية، من خلال معالجة الأسباب العميقة والجوهرية للتحديات الأمنية كالفقر والجوع الأوبئة، مما دفع بالجزائر الفاعل الأكبر والجار الملازم لدول المنطقة التي تعيش حالة استثنائية، إلى المزاوجة بين الاعتماد على مقاربات تنموية شاملة وبين ما تفرضه التحولات السياسية والعسكرية الحالية لمعالجة الأزمات وانعكاساتها مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي؛ التحولات السياسية؛ الاستراتيجية التنموية؛ عدم الاستقرار

مقدمة:

الساحل " منطقة تلاقٍ بين الشعوب والثقافات والحضارات، كانت لقرون واحة تواصل وجسر عبور وربط بين شمال القارة الأفريقية ووسطها وجنوبها، لكنها أضحت بفعل عوامل متداخلة ساحة صراعات وتهديدات ومصدر قلق وخوف لأهلها وللعالم من حولها.

كما تواجه منطقة الساحل الإفريقي أشكالا متجددة من التهديدات والمخاطر الأمنية اللاتماثلية؛ كالإرهاب الدولي الجريمة المنظمة العابرة للحدود المجاعة والفقر وموجات الجفاف التي زادت من حدتها الحرب في ليبيا ومالي، حيث أعطتها حساسية عالية وتصاعدا مستمرا، وساعدتها على ذلك طبيعة دول المنطقة المتعددة؛ والتي تعاني من ضعف الرقابة على حدودها الجغرافية، مما سهل عملية اختراقها.

إنه لمن الجلي شدة تأثر الجانب الجزائري من مجريات الأمور في منطقة الساحل الإفريقي، وإن منشأ هذا التأثر بالأساس هو نتاج لعدة عوامل من بينها القرب الجغرافي والانفتاح الكبير للجزائر على منطقة الساحل، ما جعل من حدودها البرية على قدر كبير من الانكشافية أمام تعدد مصادر التهديدات الأمنية في المنطقة وتعقد مستوياها وبالتالي كانت انعكاساتها ذات ثقل وتداعيانها كانت بالغة الأثر على الأمن الجزائري. وعليه تتمحور إشكالية الدراسة حول مضمون وسياقات الاستراتيجية التنموية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية بمنطقة الساحل الإفريقي؟

الإشكالية:

- ماهي أهم التهديدات اللاتماثلية التي تواجه الجزائر بمنطقة الساحل؟
- ما هي مرتكزات استراتيجية التنمية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي **الفرضيات**

انطلاقا من الإشكالية البحثية، فإنه تم صياغة الفرضية لموضوع الدراسة على النحو الآتي:

- يؤدي تفاقم التهديدات اللاتماثلية بمنطقة الساحل الإفريقي إلى تقويض فعالية الاستراتيجية الجزائرية للتنمية اتجاه الساحل الافريقي

أهداف الدراسة

لكل بحث علمي جاد أهداف يسعى للوصول إليها، من خلال الكشف عن الحقائق المرتبطة بانشغالات وقضايا المجتمع أو الإقليم، أو أهداف علمية أكاديمية تساعد على وضع تصور معين لواقع الظاهرة محل الدراسة، ومحاولة التنبؤ بمجموعة من النتائج مستقبل، ومنه فموضوع الدراسة يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- تسليط الضوء على الواقع الأمني والتنموي في الساحل الإفريقي.

– مقارنة نسب النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية بين دول المنطقة، لمعرفة الدول الأكثر فقرا وتضررا في المنطقة.

– دراسة تجربة الجزائر في محاولة لاقتراح حلول جذرية عن طريق طرح استراتيجية شاملة لاستتباب الأمن ودفع عجلة التنمية للنهوض بالمنطقة

منهجية الدراسة:

إجابة على الإشكالية السابقة واختباراً للفرضية المطروحة، حاولنا معالجة هذا الموضوع باستخدام مجموعة من المناهج والاقترابات المداخل–التحليلية ولعل أهمها اقتراب تحليل النظم لدافيد إستون D.EASTON واقتراب التحليل النسقي (Approach System Analysis) الذي طرحه "صامويل هنتنغتون" في كتابه "الموجة الثالثة (The Third) سنة 1991، وبناءاً عليه، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، حيث تناول المحور الأول الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في خضم وضع مأساوي لمؤشرات التنمية فرضه تنامي التهديدات اللاتماثلية بالمنطقة، أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على أهم مرتكزات الاستراتيجية التنموية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي

المحور الأول: التهديدات اللاتماثلية ومؤشرات التنمية في منطقة الساحل الإفريقي.

1. مورفولوجية منطقة الساحل الإفريقي

مصطلح الساحل الإفريقي، فهو يعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويشير إلى المنطقة الجغرافية

التي تتضمن الشريط الجنوبي لصحراء الساحل ومناطق الطوارق، فهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار حدود هذه المنطقة كحزام للنزاعات غير أن عددا من الخبراء كيفوا تعريفا أوسع لاكوست (2011) للساحل الإفريقي، من خلال حصره بين المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض المتوسط شمالا، موريتانيا والمحيط الأطلسي غربا، حوض البحر الأحمر شرقا، والتشاد جنوبا، ما يجعل منطقة الساحل الإفريقي هذا المعنى، تقع في عمق الصحراء الكبرى (Henri Plagnol Et Francois Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahelienne,France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, 2012, p. 10) على أساس هذا المعيار، وضع الاتحاد

الأوروبي تعريفا حد ضيق هذه المنطقة، باشتمالها على موريتانيا، مالي والنيجر، واعتبرها كثلاثة دول ساحلية أساسية، ويضاف لها بعض المناطق من بوركينا فاسو والتشاد. وهناك أيضا رأي آخر، يعتبر أن منطقة الساحل الإفريقي تضم كلا من موريتانيا في الغرب مرورا بمالي، جنوب الجزائر، شمال بوركينا فاسو، النيجر حتى شمال التشاد شرقا، أما التعريف الأوسع الأشمل للساحل الإفريقي، فيعتبرها تلك المنطقة الشبه الحافة التي تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا تشاد السودان حتى اثيوبيا شرقا (Edmond Bermus, 1993, p. 311)، أو الدول الإفريقية الواقعة بين خطي عرض 12 درجة، و20 درجة شمال خط الاستواء (Edmond Bermus, 1993, p. 306).

إن الديناميكية التي تميز الساحل الإفريقي صعبت من وضع مفهوم حدود متفق عليها للمنطقة، وكنتيجة لهذه الاختلافات في تحديد المفهوم الجغرافي دفعت الكثير من الباحثين والدارسين، في رسم حدود أكثر مرونة للساحل الإفريقي، بحصره بين منطقة شمال إفريقيا وغربها.

أ- الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر

يمثل الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للأمن الوطني في الجزائر، ولا يمكن بأي حال إهمال أهميته وإغفال مكانته من خارطة الامتدادات الجيوسياسية للجزائر التي تقتسم حدودها الجنوبية أكثر من 28.37 كلم ما يمثل نسب 44.7 بالمائة من مجموع حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي (الصحراء الغربية، موريتانيا، مالي، والنيجر، من دون احتساب الحدود مع ليبيا). فلن تكون قد أنتجت كثافة إقامة الجزائريين واكتظاظهم بالمدن الشمالية من البلاد، وربما اختلاف لون الأغلبية منهم عن لون البشرة الإفريقية إحساسا بالانتماء إلى الفضاء المغاربي و المتوسطي والوطن ولو بدرجات متفاوتة من الشعور بالتقارب أكثر من إحساسهم بانتمائهم الإفريقي، فانه لا يمكن تجاوز حقيقة كون الجزائر بلدا إفريقيا، بل هو البوابة الشمالية لإفريقيا و أحد أهم أعمدة وأركان ثالوثها الموصوف بالاستراتيجية (الجزائر – مصر –جنوب الصحراء) وأكبر بلدانها مساحة بعد أن تم تقسيم السودان إلى دولتين (شاكر، 2016، صفحة 88).

2. التهديدات اللاتماثلية الرئيسية في منطقة الساحل والصحراء

وسيتم إيجازها في ثلاثية التهديدات الأمنية اللاتماثلية الأكثر فتكا بمنطقة الساحل والأعنف من حيث الارتدادات والانعكاسات:

ليس هناك مدعاة للشك في أن تجارة المخدرات كانت السبب الأساسي لمعظم الاضطرابات والاضطرابات الأمنية في غينيا– بيساو ومالي. علاوة على ذلك، ساهم انتشار الفقر والفساد في تفاقم هذا الوضع (Matthew Levitt, 2012, pp. 34-41). أدى وجود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة وفروعها، مثل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وحركة بوكو حرام، أو الجماعات المجاورة، مثل جماعة أنصار الدين الإسلامية، إلى جانب ما يقرب من 11 تنظيمًا مسلحًا في جنوب ليبيا، إلى ازدهار تجارة المخدرات في منطقة الساحل، الأمر الذي استفاد كثيرًا من ضعف الحكومات في المنطقة (Brooke Stearns Lawson, 2013).

تعد ظاهرة الإرهاب إحدى العقبات الرئيسية أمام جهود السلام والتكامل الوطني وبناء الدولة وتعزيز الإدارة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وشهدت القارة ارتفاعًا غير مسبوق في العمليات الإرهابية والتنظيمات الجهادية منذ عام 2010 على وجه الخصوص، حيث نشطت الحركات الدينية الراديكالية على الساحة الإفريقية من الشرق إلى الغرب، مخلفة وراءها مئات القتلى والجرحى. وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2014، من بين أكبر 50 دولة تواجه حركات إرهابية، هناك 18 دولة من القارة الأفريقية (Adan K. Mulata, 2016). أكد مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2019 أن جماعة بوكو حرام من أكثر الجماعات الإرهابية فتكًا على مستوى العالم، كما ارتفع عدد ضحايا عملياتها. يتركز نشاط بوكو حرام الإرهابي في ثلاث دول رئيسية، نيجيريا والكاميرون والنيجر. كما تشن الحركة أيضًا هجمات خاطفة أحيانًا في جمهورية تشاد وجمهورية بوركينا فاسو(Institute for Economics & Peace, pp. 39-63) .

3. مؤشرات التنمية في منطقة الساحل الإفريقي:

وسيتم التطرق إلى واقع التنمية في منطقة الساحل الإفريقي، وبخاصة مع ظهور منطق الأمن الإنساني الذي ينادي إلى ضرورة تحقيق تنمية إنسانية، والاهتمام بالفرد والمواطن بدرجة أولى.

وسيتم تسليط الضوء على المسار الاقتصادي في دول الساحل التي هي محل الدراسة (تشاد، مالي، ليبيا، الجزائر، النيجر، موريتانيا، بوركينافاسو)، في أزمنة وفترات متباينة، لمعرفة الوضعية الاقتصادية لدول

المنطقة، وهل كانت الأوضاع الاقتصادية سبب مآسي شعوب المنطقة؟، أو يرجع ذلك إلى معطيات ومتغيرات أخرى؟

الدول / السنوات	نسب النمو في الجزائر	تشاد	مالي	النيجر	ليبيا	موريتانيا	بوركينافاسو
2020	%02.3	%01.1	%04.2	%0.1	%06.2	%03.7	%02.1
2021	%03.4	%06.1	%02.1	%02	%07.8	%06.9	%02.7

جدول(01): يمثل نسب النمو الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي استنادا إلى إحصائيات البنك الإفريقي.

إشكالية التنمية في منطقة الساحل الإفريقي انطلاقا من النسب والإحصائيات المدرجة في الجدول أعاله، أول ما يتبادر إلى الذهن، هو ذلك التذبذب الكبير في نسب النمو في أغلب دول منطقة الساحل الإفريقي، وبخاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي في النيجر فقد عرف ارتفاعا ملحوظا ومعتبرا في عام 2021، بارتفاع 1.5% مقارنة بعام 2020 الذي لم يتخطى حاجز 01%.

كما عرف النمو الاقتصادي الموريتاني استقرارا ملحوظا بتسجيله ارتفاعا ب 0.6% في سنة 2021، وهو من بين الأحسن في اقتصاديات دول الساحل محل الدراسة، والأمر أرجعه المختصون الاقتصاديون إلى الاستقرار الذي تعرفه موريتانيا وطبيعة المجتمع الموريتاني الذي ال تشغله الكماليات مقارنة بشعوب الدول الأخرى.

أما دولة ليبيا قد سجلت نسب النمو فيها تطورا ملحوظا، حيث بلغت نسب النمو الاقتصادي عام 2021 معدل 0 7.8% مقابل 03.7% في سنة 2020، وهذا التطور الإيجابي للنمو الاقتصادي الليبي

راجع إلى الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد من جهة، وإلى ارتفاع إنتاج المحروقات، أو بالأحرى استعادة استغلال الإنتاج من قبل الحكومة بعدما كان في يد المليشيات التي استولت على حقول النفط، وتعالي الأصوات المُنادية بالانفصال عن الحكومة المركزية في إقليم برقة.

أما فيما يخص الجزائر، فيلاحظ أن هناك استقراراً في نسب النمو الاقتصادي، حيث سجل في عام 2021 نمواً اقتصادياً قدر بـ 03.4% مقارنة بسنة 2020 الذي سجل 2.3%، والأمر راجع إلى تقلص فاتورة الواردات وعزم السلطة على المضي قدما لتشجيع الاستثمار الوطني، كما أن عائدات المحروقات عرفت انخفاضا ملحوظا، حيث بلغت في سنة 2020 أكثر من 31 مليار دولار، مقابل أوج ارتفاعها القياسي عام 2013 إذ حققت مداخيل قدرت ب 186.7 مليار دولار، نتيجة الارتفاع أسعار البترول العالمية.

فيما يخص دولة تشاد، فهي الدولة التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي معتبر –عن طريق الاقتراض من الصندوق النقد الدولي– في المنطقة حيث لم يتجاوز النمو الاقتصادي فيها، عتبة 6.1%في 2021، مقابل 4.2% لعام 2020، أما عن الميزان التجاري في تشاد، فقد عرف فائضا، حيث بلغت قيمة صادرات تشاد 6.4 مليار دولار وقيمة الواردات 1.8 مليار دولار سنة 2013، إلى أن ذلك لم يقلل من حدة سلبية النمو الاقتصادي في تشاد، وكل ذلك تحقق مع تعافي الاقتصاد العالمي

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي في دولة مالي، فتعدّ من الدول التي حققت أدنى معدات نمو في المنطقة حيث عرفت نسبة النمو استقرارا بالرغم من التذبذب الطفيف، إلا أنه على العموم نسب النمو الاقتصادي إيجابية حيث بلغ في سنة 2021، 2.1%، إلا أن الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها مالي أثرت سلبا على معدات النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي لدولة بوركينافاسو، فهو ايجابي، حيث تراوح ما بين 02.1% و02.7% في سنتي 2020 و20121 على التوالي، كما عرف الميزان التجاري عجزا، ويرجع الأمر

إلى سقوط أسعار الذهب في السوق العالمية، ومن الضروري الإشارة إلى أن عصب العملة الصعبة لدولة بوركينافاسو هو الذهب

انطلاقا من القراءة والتحليل إحصائيات النمو الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي لسنتين مختلفتين ومتقاربتين، يبرز مدى ارتباط اقتصاديات دول المنطقة بتقلبات الأسواق العالمية، خاصة أنها دول مصدرة للمواد الأولية بنسب تقارب 100% من مجموع صادراتها، هذا ما يبقي مصير اقتصاديات هذه الدول مرتبطا وتابعا الأسعار المواد الأولية المتداولة في البورصات العالمية.

وتأسيسا على ذلك، ضعف النمو الاقتصادي في غالبية دول الساحل الإفريقي محل الدراسة، ذو صلة مباشرة بتراجع وانكماش الاقتصاد العالمي نتيجة تفشي جائحة كورونا، التي أحدثت خسائر كبيرة في التعاملات الاقتصادية نتيجة الحجر الصحي الذي اتبعته دول العالم، والغموض الذي عرفته سنتي 2020 و2021 على طبيعة التعاملات الاقتصادية.

المحور الثاني: الاستراتيجية الجزائرية الشاملة في منطقة الساحل الإفريقي.

يعتمد الطرح الجزائري على مقاربة تنموية شاملة ترتكز على تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرين أساسيين يتمثلان في الأمن كأولوية لتحقيق التنمية وجعلهما متدخلان بينيا في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تفعيل عملي وواقعي لمفهوم التنمية المحلية المستدامة وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية ينطوي على أبعاد ومقاربات مرتبطة بمختلف مجالات الحياة الإنسانية: اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا.... كما يرتبط أيضا بتدخل الدولة بجانبها فواعل أخرى مثل المنظمات الغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

1- الآليات الاقتصادية والاجتماعية للإستراتيجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

إدراك الدولة الجزائرية بأهمية التنمية في تحقيق الأمن جعلها تدعو إلى تفعيل التنمية في الدول الواقعة في منطقة الساحل الإفريقي على الرغم من أن بعض تلك الدول تعاني من الأزمات خاصة ما تعلق منها ببناء الدولة وكذا خطر الانقسامات الداخلية، هنا جاءت جهود حثيثة محلية وإقليمية لمواجهة تلك التحديات لتحقيق التنمية والسلم في المنطقة، وقد حاولت الجزائر جاهدة تبني مقاربة تنموية في منطقة الساحل بهدف

إيجاد حلول للمشكلات الأمنية التي تعرفها هذه الأخيرة خاصة وأن الجزائر ترى في تعاطيها مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها.

1- 1 دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد:

تعمل هذه المبادرة على معالجة مشاكل القارة الإفريقية من خلال الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية وبين التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية عبر بناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والأمن ثم الوصول إلى تأسيس بيئة آمنة للإنسان في إفريقيا (فلاك، 2017، صفحة 456).

وبالنسبة للجزائر فإنها تهدف من خلال تمسكها بهذه المبادرة إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، باعتبار أن هذه المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (فلاك، 2017، صفحة 456).

وقد حرصت الدبلوماسية الجزائرية من خلال النيباد على تبني طرح إفريقي يعتمد على استراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول إفريقيا بما فيها دول الساحل الإفريقي، وذلك من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة الإفريقية من أجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها المهمة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر –لاغوس – النيجر) مرفقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر (دالع، 2013، الصفحات 52-51).

1-2 الجزائر والتعاون الاقتصادي مع دول الساحل الإفريقي:

عملت الجزائر على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الإفريقي، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل، والتي يعد الطريق العابر للصحراء أهمها:

1-2-1 مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر – لاغوس):

قامت الجزائر بتطوير شبكة الاتصال عبر بناء المنشآت القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر –لاغوس)، مرفقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والعديد من دول غرب إفريقيا، لقد أطلق مشروع الطريق السيار العابر للصحراء منذ حوالي أربعين عاما، سنة 1971، وكان يطلق عليه طريق الوحدة الإفريقية، ويعتبر أهم رابط قاري يمتد على نحو 9400 كلم، يهدف إلى تسريع وتيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي والساحل وتسهيل المبادلات التجارية بين جزء كبير من إفريقيا وأوروبا، وسعيا إلى تسهيل المبادلات في المغرب العربي والصحراء الكبرى والساحل وتوفير مناخ مناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية، قام قادة البلدان الستة المعنية (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا) ببعث فكرة هذا المشروع الإفريقي في بداية الستينيات وكانت رهانات هذه المبادرة كبيرة منها: الإسهام في فك العزلة عن مساحات صحراوية شاسعة وتسهيل المبادلات الاقتصادية والتجارية لاسيما من خلال فتح الموانئ المتوسطية للبلدان الواقعة جنوب الصحراء بهدف تسهيل ولوج الأسواق الأوروبية (عقيب، 2017، الصفحات 2-3)، وقد اتخذت حكومات الدول الستة المعنية في برامجها العملية إجراءات دعم لهذا العرض، وقد ركزت اهتمامها على الطريق العابر للصحراء، نظرا لطبيعته الإستراتيجية في مكافحة الفقر وفك العزلة عن سكان مناطق واسعة والحاجة إلى ترقية التعاون الإقليمي المطروح من جميع الجهات للاستفادة من نقل تدفقات التجارة الخارجية الجارية في أعقاب عولمة العلاقات الدولية (لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، 2009، صفحة 06).

1-2-2 مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء:

هو المشروع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويعرف هذا المشروع كذلك باسم خط NIGAL يهدف إنشاء هذا الخط إلى تغذية أوروبا بالغاز من خلال مد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر ومنه إلى أوروبا قاطعا مسافة 4128 كلم (نيجيريا 1037 كلم، النيجر

841 كلم، الجزائر 2130 كلم)، ومن المتوقع أن ينقل من 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة، تكلفة هذا المشروع تفوق حاليا 10 مليار دولار، إضافة إلى 3 مليارات إضافية من اجل بناء البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز في نيجيريا، وفي جوان 2009 تم التوقيع من قبل حكومات كل من الجزائر، النيجر ونيجيريا على اتفاق خاص بإنشاء القاعدة الغازية كأقصى حد إلى غاية (Henri Plagnol Et Francois Loncle, La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahelienne,France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, 2012) .

ويعود إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء لعام 2002 خلال اجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية أين تم الإعلان عن اتفاق بشأنه بين سوناطراك وشركة النفط النيجيرية أن أن بي سي وبقى المشروع NNBC مجمدا إلى غاية 2009، ليعيده رئيس نيجيريا السابق "جوناثان جون لاك" إلى الواجهة عام 2013 في قمة للاتحاد الإفريقي، وتم تناقل تصريحات طيلة السنوات الماضية عن وجود عراقيل مالية وحتى أمنية أدت إلى تأخر انطلاقه خاصة في دلتا النيجر، ففي 29 جوان 2009 حذرت حركة تحرير دلتا النيجر التي أوقفت أكثر من خمس إنتاج النفط النيجيري منذ بدء هجماتها على الصناعة قبل ثلاث سنوات، (موقع معرفة) إضافة إلى التهديدات الأمنية للمشروع، نجد تهديدا من نوع آخر.

حيث أصبح مشروع الأنبوب الغازي العابر للصحراء مهددا بعد الاتفاق المغربي النيجيري، حيث وقع المغرب ونيجيريا في الرباط في 15 ماي 2017 على بروتوكول اتفاق لدراسة جدوى مشروع عملاق لبناء أنبوب للغاز يربط بين البلدين عبر ساحل غرب أفريقيا على المحيط الأطلسي، وهو ما يزيد الغموض حول مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا.

1-2-3 مشروع شبكة الألياف البصرية:

وقعت الجزائر مع نيجيريا والنيجر "إعلان" الجزائر" المتعلق بمشروع الربط بالألياف البصرية على محور –الجزائر – أبوجا مرورا بمدينة زندر بجمهورية النيجر، وقد جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) ليلبي حاجة إفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال ما بين القارات، ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يقدر بـ: 4500 كلم تستحوذ الجزائر على 2200 كلم منها، بينما سيكون نصيب النيجر 900 كلم، أما نيجيريا

فسيمسها على طول 800 كلم، وتجدر الإشارة إلى أن قرار انجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا قد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003، وفي عام 2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل. (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة).

ومن أهم المبادرات التي قامت بها الجزائر أيضا، في إطار تحقيق التنمية في دول الساحل هو إلغاؤها لديون بعض دول المنطقة، ففي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار لـ 14 دولة إفريقية من بينها بوركينافاسو، مالي، النيجر السنيغال وموريتانيا، وتعتبر موريتانيا أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية حيث استفادت من إسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار، كما قامت الجزائر باستثمار 200 مليون دولار لتنمية النيجر ومالي، وقدمت هبة بقيمة 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية وذلك من أجل بعث النشاط التنموي في شمال مالي والمناطق المعنية (غاو، كيدال وتومبوكتو) سنة 2010 (فلاك، 2017، صفحة 454).

لقد تم تعزيز التعاون بين الجزائر وبعض دول الساحل الإفريقي، أهمها موريتانيا، مالي والنيجر في عدة مجالات أهمها مجال التعليم العالي والتكوين المهني وتبادل البعثات الطبية ومجالي الفلاحة والري، وكذلك في قطاع الطاقة، حيث حصل مجمع سوناطراك على عقود للتنقيب بمنطقة "كافرا" شمال النيجر إلا أن هذا التعاون الاقتصادي يبقى محدودا ولم يرق إلى الحديث عن تكامل بين اقتصاديات هذه الدول، فأغلب الاتفاقيات التي تم عقدها كانت عبارة عن اتفاقيات خاصة بقروض ومساعدات قدمتها الجزائر لدول الساحل، كما أن أغلب الاتفاقيات التعاونية كانت تركز أكثر على الجانب الأمني.

2- الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

ربطت الجزائر علاقات جيواستراتيجية وصلات دولية مكثفة في مختلف المجالات، وخاصة ما تعلق منها بالمجال الاقتصادي والأمني والعسكري بعد التجربة التي عاشتها في مكافحة الإرهاب، والتي أصبحت فيما بعد تشكل مقاربة أمنية في مكافحة ظاهرة الإرهاب إقليميا ودوليا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبالنظر إلى مختلف التفاعلات التي تحدث في الساحل الإفريقي، والتي تؤثر بطريقة مباشرة على

الأمن في الجزائر، دفع بصانع القرار الجزائري إلى ضرورة التحرك لمواجهة التهديدات الآتية من الساحل الإفريقي، وهذا من خلال آليات تم وضعتها وبرمجتها نحو تحقيق الأمن بالمنطقة.

2-1 المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي:

يشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن إحدى النقاط المهمة والإيجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه هي أنه تم رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي لتلاقي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث دافعت الجزائر أثناء على ترك مساحة بين الإرهاب والحركات التحررية وقد كانت هاته النقطة مصدر مقاربة جديدة اعتمدها الاتحاد الأفريقي للتحرك في هذا المجال حيث اشترطت الترتيبات القانونية للاتحاد الأفريقي عدم المساس بحقوق الإنسان وغلق الحوار السياسي باسم مكافحة الإرهاب.

كما قامت الجزائر فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في الساحل بتوظيف جميع الآليات والمقاربات الممكنة للقضاء عليها حيث نجد في ذلك:

3- المقاربة الثقافية من خلال توظيف مجموعة من الآليات ذات الخصوصية:

الطريقة التيجانية: ولها امتداد إفريقي هام خاصة في دول الساحل حيث حاربت الإرهاب في المنطق عن طريق التوعية والتوجيه والتربية سواء داخل المساجد والمدارس والزوايا.

إنشاء إذاعة القرآن الكريم والتي يمكن التقاط برامجها إلى ما وراء الحدود الجنوبية للجزائر وذلك بهدف إقناع الجماعات الإرهابية بالعدول عن أعمالهم الإجرامية المنافية لتعاليم الدين الإسلامي.

توظيف دور المسجد حيث يعتبر أكبر تجمع إعلامي وأهم مجال اتصالي في الجزائر ودول الساحل، هاته الأخيرة التي تعيش وضعا مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية فالمسجد يمكن أن يساهم من خلال الخطاب المدرك للأخطار والآفات المحدقة بالفرد والمجتمع والبلد والأمة وتكوين وبناء الفرد الإيجابي القابل للقيام بدور إيجابي نحو نفسه وعائلته ومجتمعه وبلده.

4- المقاربة الجزائرية لحل أزمة الطوارق:

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديما مقارنة بالمشكلات والتهديدات الأخرى، حيث شهدت الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري في مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما أجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا تفاديا لأي تدخل دولي على جناحها الجنوبي وخلق بؤر توتر جديدة هي في غنى عنها، ومن دواعي الاهتمام الجزائري بتسوية الأزمة الترقية أنها أدركت ما تشكله مشكلة الطوارق من تهديد كامن للأمن القومي الجزائري لهذه الأسباب (رسولي، 2001، صفحة 181).

الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين، تتبنى مطالبا انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاث، وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في الصحراء الكبرى يبقى احتمال إحياء مشروع الدولة "الصحراوية الكبرى"، وتبني فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الترقي الجزائري قائما، يليه خطر التدخل الدولي على الجناح الجنوبي للجزائر، سواء كان هذا التدخل لأغراض إنسانية خاصة في ظل موجة اللاجئين الكبيرة التي وفدت إلى الجنوب الجزائري والتي تحتاج إلى إغاثة إنسانية، أو كان هذا التدخل لمواجهة حركات المتمردين إذا ما تطورت نشاطاتها إلى أعمال إرهابية.

تحدي انفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتر والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، فانتقال التهديدات الجديدة تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة إلى الجزائر عبر صحراء الطوارق أصبح أمرا هينا خاصة في ظل ضعف دول الساحل وعدم قدرتها على مراقبة كامل إقليمها وحدودها الشاسعة.

الخوف الجزائري من انفلات الوضع الأمني في أقصى الجنوب واستغلاله من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية لفتح جبهة جديدة، وهو ما حدث بالفعل بعد مبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال لأسامة بن لادن عام 2007 وغيرت اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وتنفيذها للعديد من العمليات في المنطقة.

لذلك اعتمدت الجزائر على سياسة مزدوجة تجاه الأزمة، فأمنيا دعمت وحدات حرس الحدود المكلفة بحراسة حدود يبلغ طولها 6280 كلم بتزويدها بعتاد حديث، وفي العام نفسه وضعتها تحت وصاية الدرك

الوطني التابع لوزارة الدفاع الوطني، ودبلوماسيا توجت مساعيها الحميدة بإبرام اتفاق تمنراست في جانفي 1991 بين الحكومة المالية وحركة الازواد، لوضع حد لحوالي ستة أشهر من التمرد، ونص هذا الاتفاق على منح منطقة الازواد حكما ذاتيا وتنمية المنطقة، وقد خاضت الجزائر من منطق حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الازواد الأولى منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الازواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من

خاتمة:

امتازت الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمة في الساحل الإفريقي بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي، ورفض التدخل العسكري الذي وقع فعلا، وهو ما يؤثر على حالة التغيير الذي عرفها مسار التوجهات الجزائرية تجاه مالي بعد أن تجاوزتها الأحداث، ووجدت نفسها مرغمة على فتح مجالها الجوي أمام الطائرات الفرنسية.

وعلى المستوى التنموي تواجهه الجزائر تحديات كثيرة والتي فرضتها طبيعة النظام الدولي المتغيرة، وتحتم عليها الاستمرار في انتهاج سلوكها التنموي، الذي تهدف من خلاله إلى بعث المشاريع التنموية في الساحل الإفريقي من جهة ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي لتحقيق الأمن والتنمية.

نلاحظ أن الجزائر لعبت دورا مهما على الصعيد الإفريقي من اجل إخراج الساحل من دائرة التخلف إلا أنها اصطدمت بواقع إفريقي جد صعب على كافة الأصعدة والميادين خاصة ما تعلق منها بالفقر والنزاعات والمديونية... فتلك الإرادة السياسية الجزائرية في إخراج بلدان القارة من العزلة والتهميش لم تلقى صدى على المستويين الدولي والإفريقي ولم تحصل إلا على وعود لا أشياء ملموسة، كما أن مسار التعاون الاقتصادي كان بطيء نتيجة لتأثره بعدة قضايا لعل من أبرزها قضية الصحراء الغربية والنزاعات الحدودية، وأيضا الاهتمامات الليبية بمنطقة الساحل الإفريقي في عهد الرئيس معمر القذافي ويمكن تلخيص هذا التهميش في عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة في الوقت الراهن وعدم قدرة الجزائر على فرض أجندتها

الدبلوماسية، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى خارجية الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا والصين خصوصا من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى تهديد الجماعات الإرهابية المختلفة التي هي في تزايد مستمر.

من خلال دراستنا هذه، توصلنا إلى النتائج التالية:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة أمنية خصبة لانتشار التهديدات، حيث تعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري والدول المجاورة، مما يجعل المنطقة ككل تعاني من فراغ أمني كبير يصعب التحكم فيه وتجاوز مخاطره، فمع تنامي تهديد الإرهاب" المستند على انتشار عدد كبير من الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة، وعلى رأسها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" باختلاف تفرعاتها وتنوع استراتيجياتها الميدانية، وارتفاع حدة تهديد "الجريمة المنظمة المرتبط بتهديدات أخرى مثل: تجارة الحشيش والمخدرات وتجارة الأسلحة الاختطاف بغرض طلب الفدية لزيادة الإيرادات المالية لهذه الجماعات، وزيادة حركة التدفقات البشرية في إطار الهجرة غير الشرعية"، أين أصبحت دول مثل الجزائر محطة عبور وحتى إقامة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مالي ونيجر وتشاد، تبدو منطقة الساحل الإفريقي منفتحة أمام انكشاف أمني طويل الأمد، يصعب تجاوزه رغم تعدد استراتيجيات الفاعلين فيه محليا، إقليميا ودوليا، لتشابك المخاطر والتهديدات الأمنية فيه.

إن المخاطر والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي تشكل تحد كبير يواجه السياسة الداخلية والخارجية للجزائر، وتبقى الجزائر معادلة مهمة في بناء السلام وتعزيز الاستقرار في الساحل الإفريقي، وأيضا نلاحظ عدم وجود تعاون بين دول منطقة الساحل إذ تبقى الجزائر في فلك أزماتي واسع لذا لابد من تضافر جهود دول المنطقة مع الجزائر.

خاتمة ونتائج الدراسة

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد أبرز مناطق العالم توترا، وفقدانا لألمن وانعدام فرص التنمية، ومنه فإننا نؤكد الفرضيات التي اختبرناها والتي مفادها أن استتباب الأمن وتحقيق التنمية في منطقة الساحل الإفريقي لن يتجسد إلا بإدراك مشترك لمختلف التهديدات الأمنية من طرف صناع القرار في المنطقة، والعمل معا على إيجاد الحلول الجذرية لها، ومن أجل رسم خارطة أمنية تنموية مشتركة بين الدول المشكلة لفضاء الساحل يجب إتباع الخطوات الآتية كوصفة علاجية للوضع القائم:

*إعادة النظر في التركيبة المسيرة لدول المنطقة باعتبارها أحد مداخل الفشل الدولاتي في منطقة الساحل الافريقي والعامل الأساسي الانتشار التهديدات التماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، وعلى رأسها فشل دول المنطقة في بناء صرح ديمقراطي، يؤمن بحق كل أفراد المجتمع في المشاركة في رسم دعائم الدولة الوطنية المؤمنة بعدالة توزيع الخيرات والثروات على جميع المواطنين دون النظر إلى انتماءاتهم العرقية، ولكن أيضا الإيمان بحق الأجيال القادمة في ثروات وخيرات بلدانهم.

*يشكل الإرهاب التهديد الأكثر تعقيدا لمنطقة الساحل الإفريقي، وذلك لطبيعته العبر وطنية، وارتباطه بمختلف التهديدات اللاتماثلية الأخرى كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة إذ إن منطقة الساحل الإفريقي تعدّ من أكبر مناطق الاتجار بالأسلحة الخفيفة في العالم، ولمكافحة الظاهرة الإرهابية يجب توفير شرطين أساسيين وهما:

-الثقة بين صناع القرار في المنطقة، مع ضرورة رسم خارطة إدراكية أمنية موحدة للتهديد الإرهابي ومستقبل المنطقة.

-ضرورة التشبث بالقضية داخليا، وعدم السماح بالتدخل الأجنبي في المنطقة ألي اعتبار أو سبب قد تتبجح به هذه الأطراف.

*ضرورة بناء منظومة تعليمية قوية، تجعل من المواطن عصب التنمية والقاطرة الأمامية لسكة التنمية التي تضمن بناء أجيال واعية بالتحديات الملقاة على عاتقهم والمرتكزة على تشييد حاضر ومستقبل أوطانهم.

*ضرورة بناء فلسفة تنموية، تجعل من التنشئة الأمنية المشعل الذي يغذي ذوات المواطنين في منطقة الساحل والضامن الوحيد لبناء منطق الحس المدني والأمني، ولكن أيضا يجعل من رجل الأمن والمواطن رَجُلَي أمن.

*ضرورة بناء منهجية اقتصادية بعيدا عن المواد الأولية، وجعل ريع هذه الأخيرة الممول للاستثمارات الكبرى على رأسها الصناعة والزراعة، عن طريق تشييد السدود واستصلاح الأراضي، مع العلم أن المنطقة أحصت في جانفي 2020 أكثر من 3.3 مليون جائع وأزيد من 300

*ألف طفل دون سن الخامسة في الساحل الإفريقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو المؤشر المظلم لمستقبل التنمية في المنطقة.

*من خلال هذه الورقة البحثية نستخلص أن المناص من التنمية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا لن يتأتى إلا بإدراك قادة دول المنطقة بضرورة الاستثمار في المواطن، واعتباره أساس الخروج من الاستقرار إلى الأمن والتنمية.

الخاتمة

ان بروز تهديدات ومخاطر أمنية جديدة لا تماثلية في منطقة الساحل الأفريقي، إلى جانب النزاعات الداخلية التي كانت موجودة وتطورت في أشكال متجددة واستفادتها من التهديدات والمخاطر اللاتماثلية أعطتها تصاعدا مستمرا، مما سهل عملية انتشارها وانتقالها في المنطقة ذات الجغرافية السياسية والاجتماعية المساعدة على ذلك، ومع التقائها مع المشاريع الأجنبية غير المتجانسة والمتنافسة ازدادت حساسيتها بالنسبة للجزائر فتطورت في صورة حلقة أمنية واحدة وبمخارج عديدة جعلت من الصعب فك الارتباط بينها مما حتم على الجزائر العمل على عدة محاور إقليمية ودولية لاحتواء هذه التحديات ومنع تدحرج كرة الثلج نحو أراضيها، ومواجهة رهانات المشاريع الأجنبية التي تتعارض مع مصالحها في المنطقة.

وانطلاقا من ذلك جاء هذا البحث في شكل دراسة تحليلية هادفة لتفسير وإدراك العوامل السببية التي تقف وراء المشاكل الأمنية بجميع أبعادها وخاصة النزاعات الداخلية منها في منطقة الساحل الافريقي وآثارها الواقعة على الجزائر وكيف تعامل النظام الجزائري معها، وكذلك دراسة تحليلية للرهانات التي يطرحها كل مشروع من المشاريع الإقليمية والدولية ومدى التقائها أو تعارضها مع المصالح الجزائرية ومدى قدرتها على بناء سلم مستدام في المنطقة.

توصلت الدراسة إلى أن بناء السلم مشروع واسع يشمل مجموعة متعددة من الوظائف والأدوار والأنشطة والعمليات عبر العديد من القطاعات ذات الأبعاد الملموسة وغير الملموسة تهدف إلى المنع الهيكلي للنزاعات في شكل مبادرات مصممة لمنع اندلاع أو عودة النزاع المسلح. وهو يتألف من الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الوطنية، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية، لإضفاء الطابع المؤسسي على السلم"، بهدف خلق دولة ومجتمع يسوده سلم شامل مستدام.

كما توصلت الدراسة إلى أنه يجب التمييز بين المنع العملي الموجه نحو الأزمات السياسية الدبلوماسية، العقوبات التدخل العسكري، منع نشوب النزاعات الدبلوماسية الوقائية والوقاية الهيكلية بناء المؤسسات الديمقراطية، بناء العلاقات والحد من التحامل وترتيبات تقاسم السلطة، والحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن والتعليم، وما إلى ذلك بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. فالوقاية قصيرة الأجل لا ينبغي أن تكون الهدف النهائي لبناء السلم، وإنما هي مرحلة في إطار مشروع بناء السلم الأوسع نطاقا المتمثل في إقامة سلم مستدام وطويل الأجل. إن القضية الأساسية هي تهيئة الظروف التي تضمن تدريجيا عدم وجود سبب للجوء إلى الوسائل المثمرة مرة أخرى، وبالتالي فإن بناء السلم هو نشاط طويل الأجل

يتجاوز الحتمية المباشرة لوقف النزاع المسلح. من جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن بناء السلم في الدول الخارجة من النزاعات ينبغي أن يشمل أبعاداً مادية وأبعادا معنوية. حيث يتألف البعد المادي الملموس من أشياء مثل عدد الأسلحة 469.

خاتمة:

مع التي تم تدميرها أو الجنود المسرحين أم المعاد إدماجهم أو اللاجئين العائدين أو الوظائف التي تم إنشاؤها أو المباني أو القرى أو المدن المعاد تشييدها. ويشمل البعد المعنوي غير الملموس ظواهر مثل المصالحة بين الخصوم السابقين، والثقة في المؤسسات العامة ومعايير جديدة لتسوية المنازعات بهدف إصلاح العلاقات المتضررة والتعامل الفعال الصدمة النفسية على المستوى الفردي والجماعي.

حيث توصلت الدراسة إلى أن معظم مبادرات بناء السلم الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الأفريقي قد ركزت في المقام الأول على نواتج مرئية وملموسة وقابلة للقياس الكمي بدلا من عمليات التغيير النوعية،

التي تعتبر أكثر صعوبة في التنفيذ والتقييم، وأن الدولة الوحيدة التي يمكن تطبيق فيها برامج بناء السلم هي مالي، حيث يمكن اسقاط عليها حالة الدولة الخارجة من النزاع بعد التدخل العسكري الفرنسي، ويمكن إسقاط عليها المفهوم الضيق أو الموسع لبناء السلم، وأن معظم المشاريع الأجنبية الإقليمية والدولية الموجهة إليها هي مشاريع مصلحية تخدم أجندات مبرمجة هدفها إما الحفاظ على مصالح معينة أو كسب مساحة جديدة للنفوذ.

قائمة المراجع:

1. Adan K. Mulata. (2016). *"Managing Peace and Conflict Issues in Africa," National Defence College*. Récupéré sur http://www.africanforumscotland.com/managing-peace-and-conflict-issues-in-africa. (19.03.2021).

2. Brooke Stearns Lawson, P. D. (2013). *" The development response for drug trafficking in Africa: A Programming guide", USAID*. Récupéré sur //www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1860/Development_Response_to_Drug_Trafficking_in_Afr ica_Programming_Guide.pdf

3. Edmond Bermus. (1993). *"Le Sahel oublié", Revne Tiers Monde134, Vol 34.*

4. Henri Plagnol Et Francois Loncle. (2012). *La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahelienne,France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale.*

5. Henri Plagnol Et Francois Loncle. (2012). *La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne; France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale.*

6. Institute for Economics & Peace. (s.d.). *" Global Terrorism Index 2019: Measuring the Impact of Terrorism"*. Récupéré sur https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/11/GTI-2019-web.pdf (19.03.2021)

7. J. Paul, D., & Nadir A. , L. (1995). "Military Spending in Sub-Saharan Africa: Some Evidence for 1967-85". *Journal of Peace Research 32*.

8. Leon, D. (September 2018). *Mapping the Nexus Between Security and Development in the 21st century / E-International Relations.* Récupéré sur https://www.e-ir.info/2018/09/29/mapping-the-nexus-between-security-and-development-in-the-21st-century/

9. Mahbub Ul-Haq. (1995). *Reflection human development. New York: Oxford university press.*

10. Matthew Levitt. (2012). *"Hezbollah Narco-Terrorism: A Growing Cross-Border Threat," Washington Institute*. Récupéré sur https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/hizbullah-narco-terrorism-growing-cross-border-threat

11. *United Nations, The 10 UN Support Plan for the Sahel Countries* . .(2018)

12. أسماء رسولي. (2001). *التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الجزائر رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية*. جامعة باتنة.

13. براهيمي بوعلام. (2008). "مطاردة شرسة للمهربين ليلا". *مجلة الجيش، العدد 545*.

14. بشكيط ,خ .(2011) .*دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي الجزائر : رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية* .جامعة الجزائر 3.

15. طريف شاكر. (2016). *البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، رسالة ماجستير*. جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

16. عبد الحق الصنايبي. (2021). *التنمية والأمن والديمقراطية، مفاتيح لبيئة استراتيجية مستقرة*. تم الاسترداد من https://www.maghress.com/author

17. عبد النور بن عنتر. (د ت). *البعد المتوسطي للأمن الجزائري*. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

18. عقيب ,م .ا " .(2017) .*الطريق العابر للصحراء أو)طريق الوحدة الإفريقية وأهميته في تمتين العالقات الجزائرية -الإفريقية"، التواصل الحضاري بين الجزائر وبلدان الساحل الإفريقي بين القرنين 16م-20م* .الجزائر :جامعة الوادي.

19. لجنة الربط للطريق العابر للصحراء. (2009). *دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء*. الأمانة العامة للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا.

20. محمد السيد عرفة. (2009). *تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، الرياض جامعة نايف للعلوم الأمنية*.

21. نور الدين فلاك. (2017). "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والإستراتيجية الجزائر التنموية في الساحل الإفريقي، دراسات حول الجزائر والعالم، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، العدد 6.

22. وهيبة دالع. (2013). "المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: النيباد كآلية للتنمية الشاملة"، دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث والخدمات التعليمية، العدد 18.